"القوة الاقتصادية والمعيارية الصينية في الشرق الأوسط: تحديات جديدة ومقاربات حديثة"

China's economic and normative strength in the Middle East: new challenges and modern approaches

أ.سليمان سميرة (جامعة قسنطينة 3 الجزائر)

أ.نوري عزيز (جامعة عباس لغرور –خنشلة الجزائر)

ملخص

إن الحضور الصيني في منطقة الشرق الأوسط يمثل نقطة ارتكازا ثقيلة في السياسة الخارجية والاقتصادية الصينية، وعلى الرغم من الصعوبات الاستراتيجية في المنطقة مع تواجد أعظم قوة اقتصادية وعسكرية وهي الولايات المتحدة كفاعل مسيطر على جل هذه المنطقة، إلا الصين حاولت أن تتخذ مسارا مختلفا للمسار الأميركي في المنطقة، حيث تعتبر الصين من القوى الجديدة في النظام الدولي كقوة مراجعة للوضع العالمي العام، وإعادة تمركز القوى من خلاله، وعليه اتخذت عدة استراتيجيات وسياسات اقتصادية وأمنية ومعيارية ساعدتها على الوصول مكانة معتبر لدى كل الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يمهد لوضع أكثر تعقيدا في هذه المنطقة الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: القوة المعيارية، الاستراتيجية الأمنية، التحديات الأمنية الجديدة

Abstract

The Chinese presence in the Middle East region is a heavy anchor in China's foreign and economic policy, and despite the strategic difficulties in the region with the presence of the greatest economic and military power, the United States as a dominant actor in most of this region, China has tried to take a course Different to the American track in the region, where China is a new force in the international system as a power of review of the global situation and the re-centralization of forces through it, and has taken several economic, security and normative strategies and policies that have helped it to reach a significant place for all parties in the Greater Middle East, which paves the way for a more complex situation in this strategic area.

المقدمة

عادة ما تغطي المصالح الصينية في الشرق الأوسط أربعة مجالات أساسية هي: الطاقة، والسياسة، والاقتصاد، والجغرافيا السياسية، وعلى الرغم من أن الأمن الطاقوي لا يزال يشكل الشاغل الرئيسي للصين في المنطقة، فإن مصالحها الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط مهمة جدا أيضا،في السنوات الأخيرة، بسبب الدور المتغير لمنطقة الشرق الأوسط في العالم بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار النفط والتهديدات الإرهابية المتصاعدة.

ولكن بالنسبة للصين ، فإن أهمية الشرق الأوسط لم تتغير كثيرا، ويتزايد اعتماد الصين على طاقة الشرق الأوسط، وكذلك تأثير الشرق الأوسط على الصين من حيث التهديدات الارهابيه والمخاوف الأمنية التقليدية.

إن الفراغ الاستراتيجي الذي تركته الولايات الأمريكيه يترك الكثير من التحديات والشكوك بالنسبة للصين،وللرد علي هذه

التحديات ، بدأت الصين مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية والشعبية مع الدول المنخرطة في المنطقة، وفي الوقت نفسه ، لا يزال النشاط العسكري للصين مترددا ومحدودا للغاية،وعموما ، فإن سياسات الصين تجاه الشرق الأوسط تتغير بهدوء وبطء ولكن على نحو مستدام.

إشكالية الدراسة:

كيف استطاعت الصين التكيف مع الأوضاع الاستراتيجية والجيوسياسية المعقدة في منطقة الشرق الأوسط وما هي أهم مقارباتها في المنطقة؟

المحور الأول: موقع الصين في النظام الدولي: نفوذ متزايد

تعتبر الصين اليوم أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي، فإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته ، فإن معدلات النمو الصينية وتأثيرها في ميزان القوى العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم ، وهو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساط الأكاديمية حاليا .

وبعد أن كان الشرق الأوسط ساحة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة خصوصا في الحوض الغربي من المتوسط، دخلت الصين كفاعل جديد من الوزن الثقيل على خط المنافسة، و لا تقتصر هذه المنافسة على الحوض الغربي للمتوسط و إنما تشمل كامل الأقاليم المحيطة.

كما أن الصين غير راضية و تسعى لتحدي النظام الذي أقامته الولايات المتحدة ، ولذلك تصنف الصين بأنها "**قوة مراجعة وتصحيحية**" صاعدة في النظام الدولي لتكوين نظام تعددي بدلا من النظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، وهي كذلك من الدول القليلة التي تدافع بشدة عن المفهوم التقليدي للسيادة، فهي تكافح كقوة محافظة لإعادة تأكيد السيادة والاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الإنسان و الحكم الذاتي و التدخل الإنساني ،كما أن تحرك الصين نحو دعم حرية التجارة ودخول المنظمة العالمية للتجارة، أملته اعتبارات اقتصادية وأهمها رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية، و لتجسيد ذلك على الصعيد الدولي تبنت الصين سياسة "**الصعود السلمي**"، و التي تعني إلى جانب بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني ، طمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجه هذه القوة المتنامية من الجانب الأخر، ولإزالة الشعور بالأمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها.

وقد تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، و ترجع أسباب أتباع هذه الدبلوماسية إلى أن الصين تسعى إلى تنمية و تطوير اقتصادها بكل الوسائل،فبداية من عام **1979** أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة ، وبذلك أصبحت أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، خلال **25عاما** الموالية لعام **1979** أصبح الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب **10%** .

إن التفوق التجاري الصيني الذي هيمن على جنوب شرق أسيا وبعيدا عن هذه المنطقة أيضا من أميركا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا ،وهذا ما فسرته الدول الأوروبية بأنه يشكل خطر كبيرا على مصالحها في المنطقة، خصوصا مع تركيز الصين على جانب المبادلة التجارية والاقتصادية بشكل عام للدخول والتغلغل في المنطقة نظرا لسهولة التعامل بينها وبين دول الشرق الأوسط عكس القيود الموجودة و الكلفة المتباينة للسلع الأوروبية.

وقد أصبح حضور الصين في المشهد الدولي يشكل فعلا" **جيوسياسيا**" كبيرا حيت تقود بكين إفريقيا بصفة عامة و الحوض الغربي من منطقة المتوسط بسياسة انفتاح أو غزو اقتصادي لا سابق لها، فهي تستثمر في كل شيء وفي كل القطاعات، الزراعية والصناعية والمعدنية مع رغبتها الواضحة في الحصول على البترول، فالحضور الصيني في المنطقة قلب الموازين ووضع النفوذ التقليدي للولايات

المتحدة و أوروبا في ذهول كبير أمام هذا الاكتساح. فهذه المنطقة التي كانت إلى حدود البارحة حكرا على القوى الغربية الأوروبية منها خاصة، ومن التغيرات الدولية أن صين القرن الواحد والعشرين لا تريد تعليم الأفارقة إنجيلهم الثوري، كما كان الشأن في سنوات الستينيات ولكنها في حاجة إلى النفط و الموارد الأولية .

ويمكن إرجاع دخول الصين إلى كل مناطق العالم كفاعل اقتصادي أو استراتيجي إلى نقطتين مركزيتين:

* اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وكونها تريد أن تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها.

و على الرغم من كون الصيغة الاقتصادية هي الظاهر من سلوك الصين غير أن الأبعاد الأمنية لهذه الصياغات لها ما يبررها، و بالتأكيد تأخذها "بكين" بعين الاعتبار حيث يعتبر الموقع الجديد للصين الشعبية عالميا وقدراتها الاقتصادية التي اخترقت الأسواق التقليدية للغرب خارج حدوده و داخلها والطاقة العسكرية المتنامية، جميع ذلك يرجع في الأصل أن تكون الصين هي العدو المستقبلي لحلف شمال الأطلسي ، وعليه فإن الخطر الصيني بالمنطق الاستراتيجي هو الخطر المستقبلي على الغرب، وبالتالي على حلفه الأطلسي، لأن قدرات الصين الذاتية مع وحدة أراضيها يمكن أن تضع حدا لهيمنة الغرب على العالم . فالصين تنتمي إلى جيل جديد من القوى، إن تزداد قوتها دون أن تظهر لها طموحات إستراتيجية أو أن تطرح بدائل للمنظومة القيمية **" الديمقراطية و اللبرالية "** الغربية،وهي ترى بأن الحلف الأطلسي باستطاعته إحكام الطرق والإحاطة الإستراتيجية من الشرق والجنوب وإضعاف خياراتها الإستراتيجية مستقبلا، وذلك في إطار ما يسمى بالشراكة المباشرة بين الحلف بزعامة الولايات المتحدة و كل من اليابان و كوريا . ج .و أستراليا و نيوزلندا.

و منه، فإن الصين لا تسعى ولا تفسح المجال لمواجهة بقوى عسكرية غير متكافئة توظف فيها قدراتها العسكرية الاقتصادية أثناء المواجهة، بل هي توظف هذه القدرات استباقيا في مواجهة ناعمة على الساحة العالمية مما يمكن أن يصبح لاحقا سندا أكبر إذا وقعت مواجهة عسكرية ما ، وهو الأمر الذي تريد الصين مواجهته بطريقة ناعمة وهو ما يعوض فكرة "**المأزق الأمني**" للتصور الواقعي، حيث أن الصين و من محاولتها نشر صواريخ بالستية هو يهدد بشكل عام الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، الأمر الذي جعل الدرع الصاروخي الأمريكي من شرق أوروبا مسألة ملحة لحماية أصدقاء الولايات

المتحدة وحلفاؤها ، وبالتالي فهذا الإجراء هو مهدد واضح للأمن الصيني ،لأنه يقوض قدراتها في التحكم في التطورات الإقليمية غير المرغوبة خصوصا في حال توسع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي .

وعليه فالمعضلة الأمنية هنا تتحول بفعل التصور الصيني إلى مجرد توجه وقائي في ظل تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أوروبا بشكل عام الأمر الذي يقلل من التصور بأن الصين هي عدو محتمل يمكن أن يهدد أمن أوروبا ، وهنا يصبح المأزق الأمني ليس حتمية بل يمكن التحكم فيه من خلال نظرة الفواعل إلى بعضهم وتغير سلوكهم باستعمال وتوظيف المجال الاقتصادي في إبعاد النظرة السلبية المرتبطة بالهجوم والدفاع الأمني الذي اتخذته الصين في تعاملها مع الوضع في حالة الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية ، أي أن الإجراءات الصينية بالتقارب الاقتصادي الكبير مع أوروبا و الو.م.أ هي "**إجراءات بناء ثقة**" ومن شأنها أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى اتخاذ نفس المسعى مما يجعل الطرفان يبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقائهما بعيدا عن قضية الدفاع والهجوم البالستي وكذلك في تحقيق الأمن الدولي.

لكن، وعلى الرغم من هذه الصياغات الاقتصادية فإن المنظومة القيمية للولايات المتحدة والحلف الأطلسي هي التي توجه سلوك هذا الطرف بشكل كبير وبالتالي فإن بقاء الصين خارج الإطار الغربي وعدم الاعتراف وتبني المعايير والقيم الغربية يبقيها "**كعدو محتمل**" للمنظومة الغربية ككل.

المحور الثاني: التواجد الصيني في الشرق الأوسط: مصالح تقليدية واستراتيجيات متجددة

عادة ما تغطي المصالح الصينية في الشرق الأوسط أربع نواحي، فالعلاقات السياسية هي جوهر الانطلاق في علاقات الصين المختلفة ، بينما تلعب العلاقات الاقتصادية والطاقة دورا متناميا في علاقات الصين مع المنطقة،

منذ إنشاء جمهوريه الصين الشعبية ، حافظت على علاقات سياسية جيدة مع جميع البلدان تقريبا في الشرق الأوسط. وبالمقارنة مع علاقاتها السياسية القوية ، كانت علاقات الصين الاقتصادية والثقافية والطاقوية مع المنطقة ضعيفة جدا خلال الحرب الباردة، وفي أول عرض مهم للصين في **1954** ، كان مؤتمر **باندونغ** من بين الأعضاء ال **29** هناك **14** من الشرق الأوسط الكبير وهي مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وسوريا واليمن والعراق ولبنان والأردن والسعودية وإيران

وتركيا. وكان ممثل آخر من المنطقة هو مفتي فلسطين،ولذلك فمن الواضح جدا أن الشرق الأوسط كان حاسما بالنسبة لصعود جمهوريه الصين الشعبية سياسيا علي الساحة الدولية، وللصين اليوم علاقات طيبه مع جميع بلدان المنطقة تقريبا ، وهي شريكه في العديد من القضايا الدولية .

ومن الواضح أن الشرق الأوسط كان من الأصول الدبلوماسية الهامه للصين منذ عقود، حيث أن الأمن الطاقوي هو الشاغل الرئيسي للصين حاليا في المنطقة. فالصين تستورد النفط من الشرق الأوسط أكثر من المناطق الأخرى

وفي **2013** ، استوردت الصين 146,54, مليون طنا من نفط من الشرق الأوسط ، والتي كانت تمثل **52%** من إجمالي النفط المستورد. وفي **2014** استوردت الصين **53%** من النفط المستورد من الشرق الأوسط الكبير (بالاضافه إلى دول شمال افريقيا العربية مثل مصر وليبيا والجزائر). حيث نجد أن من أكبر عشرة موردي النفط للصين ، هناك ستة من منطقة الشرق الأوسط ، وهي المملكة العربية السعودية ، سلطنه عمان ، والعراق ، وإيران ، والامارات العربية المتحدة (، والكويت.

كما تشكل المصالح الاقتصادية عاملا متناميا في سياسة الصين في الشرق الأوسط، الذي يقع في مفترق طرق بين ثلاث قارات، والمناطق التي تمر عبر المنطقة والمحيطة بها هي الطرق الرئيسية للتجارة العالمية والاتصالات الدولية ،تمثل التجارة عبر قناه السويس **14%** من إجمالي التجارة العالمية،حوالي **20,000** من السفن تمر عبر القناة ، **10** ٪ منها تنتمي إلى الصين. ومنذ **2011** ، أصبحت أوروبا أكبر شريك تجاري للصين ، بقيمه تجاريه 567,2 مليار دولار أمريكي ، و **60%** من الصادرات الصينية إلى أوروبا تمر عبر قناه السويس. وتبلغ قيمه التجارة **الصينية-الافريقيه** أيضا أكثر من **200**, مليار دولار أمريكي،كما الطريق التجاري بين الصين وإفريقيا تذهب أيضا عبر البحار المجاوره للشرق الأوسط.هو أيضا سوقا هاما للسلع الصينية وشركات البناء الصينية.

وفي **2011** ، حصلت الشركات الصينية على عقود بناء تبلغ قيمتها حوالي 21 مليار دولار أمريكي من الشرق الأوسط،وفي **2012** ، بلغت التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي **15,5** مليار دولار أمريكي، وفي **2013** بلغت التجارة في الطاقة والسلع والخدمات بين الصين والشرق الأوسط ما يقارب **300** مليار دولار أمريكي. ولذلك فإن البلدان العربية هي الشريك الاقتصادي الرئيسي للصين، ففي **2013** ، التجارة بين الصين والدول العربية بلغت 240 مليار دولار أميركي.

في إطار آخر، تشكل المخاطر الجيوسياسية مصدر قلق متجدد للصين،فالشرق الأوسط هو جزء كبير من المناطق المجاورة للصين، والذي يمثل كذلك المركز الديني والثقافي لامتداد إسلامي يمتد من شمال إفريقيا ومن خلال آسيا الوسطى وجنوب آسيا ، إلى جنوب شرق آسيا .

هذا الامتداد الإسلامي يمثل جزء من المناطق الغربية والجنوبية الشرقية المجاورة للصين، والشرق الأوسط هو أيضا الاتجاه المستقبلي للقوه البحرية الصينية الخارجية، فما يدور في الشرق الأوسط لا يؤثر فقط على المصالح الاقتصادية الصينيية، فإنه يؤثر أيضا على الوضع الأمني للصين في الخارج وفي الداخل،وقد تحول دور الشرق الأوسط في السياسة الخارجية للصين إلى حد كبير من نموذج تحركه السياسة إلى نموذج تحركه السياسة-زائد-الطاقة، فالنموذج الحالي قائم على الجمع بين الشواغل السياسية والطاقوية والاقتصادية والاستراتيجية .

إضافة إلى ذلك، فالصين تتمتع بصوره جيده جدا في الشرق الأوسط، وترحب جميع البلدان تقريبا بوجود الصين في المنطقة.،وكما قال سفير الإمارات لدى الصين في **2013** ، "**يحتاج الشرق الأوسط إلى فاعل محكم عادل، لا ينبغي أن يكون لهذا المحكم معايير مزدوجة ونوايا أنانيه، فالدول العربيه تثق بالصين لأن الصين بلد قابل للثقة وجدير بالثقة وعضو دائم أيضا في مجلس الأمن الدولي له وزنه في العالم ككل**".

المحور الثالث: الصين والشرق الأوسط: تحديات جديدة

في السنوات الأخيرة، حصلت عدة تغيرات جيوسياسية على العالم ومنطقة الشرق الأوسط ما جعلها تؤثر بشكل مباشر على السياسية الخارجية الصينية،ويشكل التغير في هيكل الطاقة العالمي عاملا جديدا بالنسبة للصين، فالشرق الأوسط هو أكبر منطقه لموارد الطاقة الأحفوريه ، ولكن بسبب الاستكشافات للغاز الصخري ، والنفط الصخري ومصادر الطاقة الجديدة الأخرى ، مثل الرياح والشمس ، والتقدم في تكنولوجيات حفظ الطاقة ، وأهميةالشرق الأوسط في مجال الطاقة يتناقص أيضا .

كما أن أهميه الشرق الأوسط بالنسبة لأمن الطاقة في الصين ستكون أقل دلاله في المستقبل،حيث سيتم التوصل إلى نقطه تحول في استهلاك الطاقة الصينية في وقت سابق بكثير مما كان متوقعا،في الماضي ، يعتقد العديد من المحللين أن نقطه التحول هذه ستظهر بحلول عام **2030** ،

ولكن وفقا لأحدث البيانات الخاصة بالمكتب الوطني للإحصاءات في الصين ، فان الاستهلاك الإجمالي للطاقة في البلاد كان **3,84**,مليار طنا من الفحم في **2014**، ويمثل هذا انخفاضا في معدل النمو السنوي ب **1.4** ، وهو أدنى معدل للنمو خلال السنوات **الـ 16** الماضية.،كما أن استهلاك الصين من الطاقة في **2015** كان أقل من المتوقع، ووفقا لتقرير المكتب ، فإن المجموع الكلي لاستهلاك الصين للطاقة في **2015** كان **4,240**, مليار طن من الفحم ، وهو معدل نمو سنوي من-**0.5** ٪. وتظهر بيانات الصين الرسمية نموا سنويا بنسبه **0.9** في المائة ، وهي ترتفع إلى 4,3, مليار طن من الفحم القياسي في عام **2015** ، أي معدل نمو أدنى، ويعتقد بعض المحللين أن "**نقطه التحول في استهلاك الطاقة في الصين ستكون في 2018**". وبعد هذا التاريخ سوف ينخفض استهلاك الصين للطاقة، وترجع نقطه التحول السابقة المحتملة إلى سببين رئيسيين:

أولا :تباطؤ الاقتصاد الصيني ، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية وبناء الهياكل الأساسية.

ثانيا : إعاده هيكلة الاقتصاد الصيني .

كما أن قطاع الخدمات لعب دورا أكثر اهميه في الاقتصاد الصيني، فكل هذه العوامل سببت تغييرا في تصور الصين للأمن الطاقوي لديها، حيث كانت الصين مهتمة أساسا بكيفية ومكان الحصول على النفط،أما اليوم، هو الصين أكثر قلقا حول سعر النفط وجودته،لذلك نجد الصين قدأعادت التفكير في سياساتها المتعلقة بالشرق الأوسط ،حيث ،إن الطاقة قد تفقد مكانتها كأولويه عليا في جدول أعمالها الدبلوماسي في المنطقة،وبعد التراجع المحتمل لأهميه الطاقةأصبحت المخاطر الأمنيه عاملا متناميا في سياسات الصين في الشرق الأوسط، فالإرهاب وهجمات القراصنة والصراعات الطائفية الدينية لا تهدد فقط المنطقة ،ولكن أيضا بقية العالم، تنظيم الدولة ، شباب الصومال ، القاعدة في المغرب الكبير والعديد من الحركات والمنظمات الراديكالية الأخرى تستغل الفوضى والصراعات في المنطقة، كما أن العراق وسوريا أصبحتا المركز الجديد للحملة الارهابيه الدولية التي تستورد وتصدر أعدادا كبيرة من الإرهابيين من وإلى الدول الأخرى، كما تستخدم المنظمات الإرهابيه المناهضة للصين الشرق الأوسط كقاعده لتدريب وشن الأنشطه الإرهابيه ضد الصين"حسب التصور الأمني الصيني".

تقليديا، الولايات الامريكي، هي العامل الخارجي الأساسي في البناء الجغرافي الاستراتيجي في الشرق الأوسط ،ولكن بعد الحد من الاعتماد الأمريكي على النفط في الشرق الأوسط ، فإن كثافة مشاركتها

في قضايا الشرق الأوسط أخذ في التناقص أيضا، وسيؤدي هذا التغيير إلى الكثير من الشكوك في المنطقة،وتتطلع الصين وبلدان أخرى جاهده إلى إيجاد الخيار الأمثل لملء هذا الفراغ الاستراتيجي، كما أن هناك معضله تنطوي علي الصين والقوي الأخرى في العالم فالولايات الامريكيه تتراجع في رغبتها وقدرتها على التعامل مع الوضع في الشرق الأوسط ، ولكن إذا حاولت قوى أخرى أن تحل محلها فان الولايات الامريكيه تعتبرها منافسة استراتيجية جديده في لعبه استراتيجية أكبر، ولتجنب إعطاء نفسها صوره المنافس الاستراتيجي في الشرق الأوسط ،فان الصين تقيد نفسها من أن تصبح متورطة بشكل أكثر إصرارا وتركز بدلا من ذلك على التعاون الاقتصادي والسياسي مع القوى الاقليميه في المنطقة شرق الأوسطية.

وعليه، فالهوية المتغيرة للصين تمثل عاملا آخرا في تحديد سلوكاتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، في الماضي ، كانت المصالح الوطنية للصين ضيقة ومحدودة ،مما يسهل إلى حد كبير سياستها الخارجية في المنطقة، لكن في أعقاب صعود الصين توسعت المصالح الوطنية لتشمل كل ميدان وكل ركن من أركان العالم ،هذه المصالح الوطنية متعددة الأوجه تجبر الصين على إعادة توازن علاقاتها بالشرق الأوسط وتجديد صورتها ومكانتها الدولية، فعلى سبيل المثال، صوتت الصين لصالح قرار مجلس الأمن الدولي **1929** ضد البرنامج النووي الإيراني ، في عام **2012** ، زار **زاي جون** نائب وزير الخارجية الصيني آنذاك سوريا ، حيث قابل الرئيس السوري وزعماء المعارضة في الزيارة نفسها،رغم أن الصين بذلت قصارى جهدها للحفاظ على موقف متوازن ، فإن العديد من الدول انتقدت سياسة الصين باعتبارها داعمة جانب واحد من الصراع في سوريا، والأهم من ذلك ، في الماضي سمحت هوية الصين كدولة نامية بالتحدث إلى العديد من البلدان في الشرق الأوسط، لكن اليوم من وجهة نظر العديد من البلدان أصبحت الصين الآن دولة متقدمة،وبالتالي ، فإن الفجوة الاقتصادية تخلق فجوة متزايدة في المواقف بين الصين وبعض دول الشرق الأوسط .

المحور الرابع: المقاربات الصينية الجديدة تجاه الشرق الأوسط

تقليديا، كانت سياسات الصين تجاه الشرق الأوسط تستند إلى مبادئ السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،السمة الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية في المنطقة هي الحفاظ على موقف محايد في جميع المواجهات والصراعات ،ولكن هذا التقليد سيكون من الصعب على الصين في متابعة ف الوضع الجديد حيث تحتاج الصين إلى سياسة أكثر نشاطًا ،على الرغم من ترددها وحذرها

في عملية إعادة التوازن لقدرتها المتزايدة وسياستها الخارجية النموذجية المقيدة ذاتيا ، تتخذ الصين بعض المبادرات الجديدة، رفعت الصين مكانة دول الشرق الأوسط في إطار هيكلها الدبلوماسي بأكمله،ففي أكتوبر **2013** ، عقدت الحكومة المركزية الصينية مؤتمرا رفيع المستوى على وجه التحديد حول دبلوماسية الجوار ، وفي نوفمبر **2014** ، أعلنت الصين أن دول الجوار لها أهمية استراتيجية لتطورها في البيئة الدولية، من خلال هذه التصريحات غيرت الصين قائمة أولويات دبلوماسيتها ورفعت دول الجوار إلى مستوى عالٍ مماثل مع القوى العالمية، يعد الشرق الأوسط أيضًا جزءًا من الجوار الصيني الكبير، كماتعتبر مبادرة الحزام والطريق أكثر المبادرات طموحًا في تاريخ الصين الدبلوماسي، على الرغم من أن علاقات الطاقة بين الصين والشرق الأوسط ربما تكون قد تقلصت مؤقتًا ، فإن هذه الاستراتيجية ستزيد من أهمية الشرق الأوسط في الخطوط الاستراتيجية للصين، في طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ، حيث يعتبر من خلالها الشرق الأوسط الجسر الرئيسي بين القارات الثلاث وأيضًا جزء مهم من الاتصالات المتبادلة والروابط المتبادلة بين الأطراف الإقليمية والدولية.

وفي نوفمبر **2014** ، الأمير القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قال إن الاستراتيجية الجديدة القديمة سوف توفر فرصا هامة للتعاون بين الصين وقطر في مجال تطوير الطاقة والبنية التحتية، وفي ديسمبر 2014 ، أشاد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أيضًا باستراتيجية الحزام والطريق وأكد بأن ذلك سيكون إحياءا لطريق الحرير القديم بين الشرق والغرب.

يعد التبادل بين الأفراد والدبلوماسية الثقافية مقاربتين جديدتين للصين في الشرق الأوسط من أجل تعزيز العلاقات الصينية العربية ، فقد قرر الجانبان إعلان عام" **2014**و **2015** "سنوات الصداقة الصينية العربية" واستضافة العديد من الفعاليات المتبادلة،كما ستقوم الصين بتدريب حوالي **6000** خبير ومهني للدول العربية في غضون ثلاث سنوات ، كما تم العمل على تنظيم حوالي **10.000** مهرجان وأعمال فنية أخر من الجانبين وإنشاء ودعم أكثر من **200** من المعاهد الثقافية الصينية العربية.

في هذا الإطار ستولي الصين اهتمامًا أكبر للقضايا الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط، ففي الماضي لم يكن لدى الصين استراتيجية أو سياسة واضحة للشرق الأوسط خاصة في قطاع الأمن بكل

أبعاده، ولكن منذ تطور عمليات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ،واصلت الصين وجودها العسكري الناعم في الشرق الأوسطوالذي يمثل تغييرا ملحوظا في سياسة الصين الخارجية.

الخاتمة

بوجه عام ، تحتاج الصين إلى إطار مفاهيمي جديد لسياستها المتعلقة بالشرق الأوسط، فلدى الصين بعد صعودها الدولي المتزيد مصالح أكثر تعقيدا في الشرق الأوسط في حين تتوقع العديد من الدول الإقليميه أيضا أن تقوم الصين بالمزيد من العمل والمزيد من النشاط في المنطقة، وردا على هذه النداءات تحولت الصين من جهة محايده إلى جهة مشاركه استراتيجية، ومع ذلك، في المستقبل المنظور لن تكون الصين بمثابه فاعل استقرار استراتيجي آخر مثل الولايات الامريكيه التي قامت بهذا الدور لعدة عقود، كون الصين لا تملك نفس ثقافة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل شامل، وعليه سترتكز استراتيجية الصين المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط على النقاط التالية:

- التحول من قوة اقتصادية استراتيجية إلى قوة معيارية تنافس الولايات المتحدة الأميركية عن طريق الانتقاد المستمر لسياسات الأخيرة في المنطقة.
- تعميق العلاقات الاقتصادية مع كل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تعديل التصورات الأمنية مع الأعداء المتحملين مثل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.
- التحول من المنظور الاقتصادي البحت إلى منظور مركب "اقتصادي أمني معياري".

المراجع

[1] Rosita Dellios, "The Rise of China as a Global Power", The Culture Mandala, Volume 6 No 2, The Centre for East-West Cultural and Economic Studies, The School of Humanities and Social Sciences, Bond University, Queensland, Australia, 2004/2005.

[2] عبد الجبار وهاب النعيمي، "نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية الأميركية" قضايا سياسية (جامعة النهرين ، بغداد)، العددان 34، شتاء 2000، ص51-52

[3] Yan Xuetong. "The rise of China and its power status", Chinese Journal of International Politics, in: http://cjip.oxfordjournals.org/content/1/1/5.full

[4] عبد الصمد سعدون عبد الشمري، "الصراع على موارد الطاقة:دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد15، صيف2007، ص 95-96

5محمد بن هويدن، "محددات السياسة الخارجية الصينية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13 شتاء 2007،ص60

[6] *Yan Xuetong*, op.cit.

[7] Rosita Dellios. op.cit.

[8] IBID.

[9] China and the Greater Middle East, http://www.cpcia.org.cn/news/hyfx/ 2015-1/144924.shtml, accessed 2018-10-

[10] IBID.

[11] China and the Challenges in Greater Middle East – Conference report, on http://futures.hexun.com/2016-01-26/1820 accessed 2018-10-22

12 IBID.